اقتصاد

قطر تدعو لمواجهة تداعيات كورونا

الدوحة ـ **العربي الجديد**

دعا أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، قادة العالم خصوصاً الدول الصناعية الكبرى، إلى العمل على تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، خاصة في الحصول على اللقاحات المضادة لفيروس كورونا ومواجهة تداعيات الوباء عالمياً.

وافتتح أمير قطر، أمس الإثنين، أعمال النسخة الأولى من منتدى قطر الاقتصادي، الذي يعقد بالتعاون مع «بلومبيرغ» تحت شعار «إعادة تصوّر العالم»، عبر تقنية الاتصال المرئي ويستمر 3 أيام، وسط مشاركة محلية وعالمية كبيرة. وقال في كلمته عبر الفيديو خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى: «من هذا المنبر، أدعو قادة دول العالم خصوصاً الدول الصناعية الكبرى، إلى مزيد من التعاون في إطار النظام الدولي وتقاسم المسؤوليات والعمل معاً من أجل التوزيع العادل والشامل للقاح بما يؤسس لنا لبناء نظام اجتماعي واقتصادي عالمي متكامل، وبما يتماشى مع أهداف التنمية العالمية المستدامة، ويحقق الخير والاستقرار لشعوبنا». وأضاف: «ندرك جميعاً أن المرحلة المقبلة لن تكون سهلةً اقتصادياً ومالياً على أيّ دولة من الدول، ويتوجب علينا أن نتعاون لتضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، خاصة في الحصول على اللقاح ومواجهة تداعيات الوباء».

وأشار إلى أنّ العالم لم ينتقل حتى الآن إلى مرحلة ما بعد جائحة كورونا، مؤكداً أنّ دور الدولة لا غنى عنه في التغلب على التحديات المرتبطة بالجائحة، لافتاً إلى أنّه تم التوجيه باعتماد استراتيجية من 3 محاور أساسية لمواجهة الجائحة في قطر، تتمثل في حماية كافة أفراد المجتمع عبر تعزيز القطاع الطبي، ولا سيما قطاع الصحة العامة، وتقديم الدعم اللازم للاقتصاد للحدّ من التأثيرات السلبية للجائحة، والمساهمة في الجهود الدولية للتصدي للفيروس من خلال تقديم المساعدات للدول والمنظمات الدولية المعنية. وتابع: «بناء على هذه الاستراتيجية اعتمدنا برنامجاً وطنياً للتطعيم ضد الفيروس، وتخطى البرنامج، أخيراً، عدد المليونين وثمانمائة ألف جرعة، حيث حصل إلى اليوم ما نسبته تقريباً 65% من السكان على اللقاح». ولفت أمير دولة قطر إلى أنّ بلاده حرصت استعداداً للمرحلة المقبلة على انتهاج سياسة اقتصادية متوازنة عبر مواصلة توسعة مشروع الغاز في حقل الشمال بهدف زيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسبة 40% بحلول عام 2026، وسوف تستخدم عائدات هذه الزيادة في تعزيز استثماراتنا لصالح الأجيال القادمة، مما سيسهم في تنويع مصادر الدخل، كما قامت بدعم القطاعات غير النفطية والتي تجاوزت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الـ61% بالأسعار الثابتة عام 2020.

وقال إنّ قطر تتجه إلى تنمية الصناعات الصديقة للبيئة وإرساء الأطر التشريعية الداعمة لجاذبية بيئة الأعمال مثل إصدار قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي وقانون تنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، علاوةً على الاستثمار في قطاعات حيوية وهامة من بينها الصحة والتكنولوجيا وتطوير المناطق الحرة ومواصلة توسعة مطار حمد الدولي، وميناء حمد، بما يرسخ الانفتاح الاقتصادي لبلادنا ويعزز علاقاتنا التجارية مع مختلف الدول.

(Getty)

الشركات اليابانية تُلقح عمالها

بدأت آلاف الشركات اليابانية توزيع لقاحات كورونا على العاملين وأسرهم، أمس الإثنين، في حملة بقيادة أصحاب الأعمال من أجل الوصول إلى أكثر من 13 مليون شخص. وسجلت نحو 3500 شركة من أجل إعطاء اللقاحات المجانية، وهذا العدد آخذ في الازدياد، وفق وكالة «أسوشييتد برس». ومن بين المشاركين في الحملة شركة «تويوتا موتور كورب»، كبرى شركات صناعة السيارات، حيث تعتزم تطعيم 80 ألف شخص في مصانعها ومكاتبها. وتعتمد اليابان بالكامل على اللقاحات المستوردة في حملة بدأت في فبراير/ شباط الماضي لتطعيم العاملين في المجال الطبي. وتم تطعيم نحو 6% فقط من اليابانيين بشكل كامل، علما بأن اليابان سجلت أكثر من 14 ألف حالة وفاة بسبب الوباء.

أسماء في الأخبار

البطالة في الأردن تقفز إلى 25%

قفز معدل البطالة في الاردن إلى 25% بنهاية الربع الاول من العام الجاري، وفق بيانات صادرة أمس، الاثنين، عن دائرة الاحصاءات العامة، مشيرة إلى أن معدل البطالة للذكور بلغ 24,2%، مقابل 28,5% للإناث. وسجل معدل البطالة ارتفاعاً بين حملة الشهادات الجامعية 27,8%. ولفتت البيانات إلى أن 51% من إجمالي المتعطلين هم من حملة الشهادة الثانوية فاعلى، وان 29% من إجمالي المتعطلين كانت مؤهلا تهم التعليمية اقل من الثانوي.

القمح الروسي يعود للجزائر

قال مسؤول روسي إن روسيا ستورد 28 ألف طن من القمح إلى الجزائر، في شحنة هي الأولى من نوعها خلال أكثر من اربع سنوات. وروسيا من أكبر مصدري القمح في العالم، وهي تسعى جاهدة لدخول سوق الجزائر، احد قلائل كبار المستوردين الذين لا يتعاملون معها منذ فترة. ونقلت وكالة رويترز عن المسؤول الروسي قوله إنه يجري تحميل الشحنة في أحد موانئ البحر الاسود، مضيفا انها ستكون الاولى التي تتسلمها الجزائر من القمح الروسي منذ ديسمبر/ كانون الأول 2016. وتستورد الجزائر القمح هذا الموسم من فرنسا والمانيا في المقام الاول، وهي عادة اكبر سوق لصادرات القمح الفرنسية.

ورغم ارتفاع الإنتاج المحلي للجزائر فوق عتبة 5 ملايين طن سنويا، إلا ان ارتفاع الطلب الداخلي، المقدر بـ15 مليون طن، جعل الجزائر تسجل اسمها على رأس قائمة زبائن القمح، بقيمة بلغت نحو 1,3 مليار دولار في 2020.

240 مليار دولار للتجارة بين الصين والعرب

قال نائب وزير التجارة الصيني تشيان كه مينغ إن حجم التجارة الثنائية بين الصين والدول العربية وصل إلى نحو 240 مليار دولار في العام الماضي، حيث تعد الصين اكبر شريك تجاري للدول العربية.

ونقلت وكالة شينخوا عن تشيان قوله، امس، إن الصادرات الصينية إلى الدول العربية بلغت 123,1 مليار دولار في عام 2020، بزيادة 2,2% على اساس سنوي، رغم تأثيرات جائحة فيروس كورونا.

عن مستقبل سكان الخليج

مصطفى عبد السلام

بات السؤال الآن في منطقة الخليج: هل دول مجلس التعاون الست بحاجة إلى زيادة في عدد السكان عن المعدل البالغ نحو 57,6 مليون نسمة بنهاية 2019 لتعوض التراجع الذي تم في الفترة الأخيرة بسبب نزوح عدد كبير من المغتربين والوافدين عقب اندلاع أزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط، ولجوء كل دول مجلس التعاون إلى تطبيق سياسة «التفنيش» والطرد للعمالة الوافدة، لأسباب اقتصادية كما حدث عقب تفشي كورونا وتهاوي أسعار النفط، أو لأسباب أخرى كما جرى عقب حصار قطر في منتصف 2017 حينما تم الاستغناء عن جزء كبير من العمالة المصرية الوافدة؟ أم أن دول الخليج بحاجة إلى تطبيق سياسة خفض عدد السكان حتى لا يضغط العدد المرتفع على مواردها الاقتصادية ويستنزف الجزء الأكبر من ثرواتها الطبيعية، خاصة المياه والغذاء، ويضغط على الاحتياطي الأجنبي ويهدد العملات، خاصة بعد تراجع الإيرادات العامة من مصادر الطاقة، وتوسع هذه الدول في الاقتراض لتعويض تراجع الإيرادات وسد عجز الموازنات، كما أن الارتفاع الكبير في عدد سكان دول الخليج قد يزيد من مخاطر البطالة والفقر بين المواطنين، ويرفع تضخم الأسعار، ويعرقل سياسة توطين الوظائف؟

الأرقام الحديثة تشير إلى تراجع في عدد سكان دول الخليج، ففي منتصف فبراير/ شباط الماضي، قالت «ستاندرد آند بورز غلوبال» إن عدد سكان دول مجلس التعاون انخفض نحو 4% في 2020، وإنه من المستبعد أن يعود العدد الكلي للسكان إلى مستوى 2019 قبل العام 2023، خاصة مع استمرار بعض هذه الدول في تطبيق سياسة طرد العمالة الوافدة لأسباب اقتصادية. وأمس، الاثنين، أظهرت بيانات رسمية أن عدد سكان الإمارات انخفض إلى 9,28 ملايين نسمة بنهاية عام 2020، وبتراجع 2,3% مقارنة بعام 2019. وسجلت قطر انخفاضاً نسبياً في عدد سكانها خلال فبراير 2021.

وفي الكويت، شهد التعداد السكاني في الكويت خلال 2020 أعلى معدل تراجع سنوي منذ نحو 30 عاماً، حيث تراجعت أعداد الوافدين بشدة. وفي سلطنة عُمان، تراجع عدد المغتربين بنحو 12% في العام الماضي مع تطبيق الحكومة سياسة «التعمين» لإحلال العمالة الوافدة، وشهدت السعودية، انكماش عدد السكان 2,8% خلال العام الماضي.

في ظل هذه التحديات، فإن على دول الخليج أن تجيب عن السؤال: هل تريد خفضا في عدد السكان كما فعلت في 2020 و2021؟ وإذا أقرت هذه السياسة، فما هي خطط تفادي الآثار السلبية، وخاصة أنها تعتمد بشكل جذري على العمالة الوافدة في قطاعات، مثل التعليم والخدمات المالية والرعاية الصحية والبناء والتشييد؟

غزة تستأنف التصدير بعد رفع رمزي لقيود الاحتلال

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

أعلنت هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية، عن مجموعة من التسهيلات الجديدة لقطاع غزة للمرة الأولى منذ العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع، تمثلت في إدخال البريد الصادر لغزة وتصدير المحاصيل الزراعية إلى الخارج وعودة العالقين عبر معبر بيت حانون/ إيرز.

ومنذ 10 مايو/ أيار الماضي، فرض الاحتلال قيوداً مشددة على قطاع غزة، تمثلت في إغلاق جميع المعابر ومنع الحركة التجارية بما في ذلك الوقود والأدوية والسلع الأساسية وإغلاق كلي لشاطئ البحر أمام الصيادين ومنع دخول الأفراد وخروجهم عبر معبر بيت حانون، فيما تراجع عن بعض هذه القيود جزئياً. وضاعفت القيود الإسرائيلية من تدهور الحالة الإنسانية خصوصاً للمرضى وأصحاب الإقامات والطلبة الذين احتجزت جوازاتهم في رام الله بسبب إغلاق حركة البريد. وفي موازاة ذلك، أدى تعطيل حركة تصدير المحاصيل الزراعية إلى الخارج عبر معبر كرم أبو سالم التجاري، لانخفاض أسعارها لمستويات متدنية غير مسبوقة خصوصاً الخضروات الأساسية، ما فاقم من خسائر المزارعين في ظل وفرة العرض في السوق المحلي وقلة الطلب. وقال مدير دائرة الحركة البريدية في وزارة الاتصالات في غزة محمود الفار، إن الاحتلال الإسرائيلي سمح فقط بحركة جزئية للبريد إلى القطاع، فيما أبقى على القيود مفروضة في ما يتعلق بالبريد الحكومي والبريد السريع وهو من شأنه أن يبقي على القيود قائمة. وأضاف الفار لـ«العربي الجديد» أن الاحتلال سيسمح بإدخال جوازات السفر إلى القطاع وبعض المعاملات الورقية من خلال المكاتب الخاصة، فيما سيبقي على منع الطرود البريدية الواصلة إلى البريد الحكومي. كما أكد الناطق باسم وزارة الزراعة في غزة، أدهم البسيوني، لـ«العربي الجديد»، أن المزارعين ينتظرون تصدير أولى الشاحنات من الخضروات اعتباراً من صباح الثلاثاء، بعد الإعلان الأخير عن إعادة فتح التصدير ضمن مجموعة من القرارات الإسرائيلية. وشدد البسيوني على أن خسائر القطاع الزراعي تفاقمت بشكل كبير نتيجة للقيود الإسرائيلية التي رافقت العدوان الأخير على غزة، إذ يبلغ إجمالي الخسائر 204 ملايين دولار، بخلاف الخسائر التي نشأت بفعل إغلاق التصدير في وجه المزارعين.

وأقدمت وزارة الزراعة في أعقاب انتهاء العدوان الإسرائيلي على تعليق استيراد الفواكه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، رداً على إجراءاته الأخيرة في القطاع وإغلاق الحركة التجارية المتعلقة بتصدير الخضروات من القطاع وعرقلة إدخال المواد الخاصة بالقطاعين الزراعي والحيواني.

مال وسياسة

«داعش» يستأنف حربه الاقتصادية

هجمات على الكهرباء تفاقم أزمة الطاقة في العراق

أطل تنظيم داعش من جديد، مستهدفاً مرافق حيوية في قطاع الكهرباء في مناطق شمالي وشرقي العراق، ليشن حرباً اقتصادية ضد الحكومة

بغداد ـ **زيد سالم**

للأسبوع الرابع على التوالي تتواصل في مناطق شمال وشرق العراق الهجمات التي تستهدف أبراج نقل الكهرباء، مخلفة خسائر مادية كبيرة وانقطاعات استغرق بعضها عدة أيام قبل تمكن فرق فنية من إعادة نصب الأبراج ومد الأسلاك مجدداً، بينما تحولت هذه الهجمات إلى أزمة جديدة تواجه حكومة مصطفى الكاظمي، الذي تعهد ببذل جهود كبيرة لتأمين القدر المناسب من الكهرباء خلال موسم الصيف الذي بدأت درجات الحرارة تصل فيه إلى الخمسين درجة مئوية. وعادة ما تستهدف الهجمات أبراج الضغط العالي، وهي التي توزع حمولات الطاقة المستوردة من إيران عبر محافظة ديالى الحدودية مع إيران (شرق العراق)، إلى مدن وسط البلاد والعاصمة بغداد، إضافة إلى أبراج في كركوك وصلاح الدين، شمال البلاد. وتؤكد السلطات العراقية وقوف تنظيم «داعش» وراء تلك الهجمات، التي لم يخف التنظيم تبنيه لها عبر حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي. ووفقا لمصادر في وزارتي الكهرباء والداخلية، فإن الهجمات التي شهدتها منظومة الطاقة في الأسابيع الأربعة الماضية، بلغت أكثر من 30 هجوماً، استهدفت أبراج نقل الكهرباء ومحطات تحويل طاقة صغيرة تسببت بخسائر مالية وهدر كبير في الطاقة إضافة إلى قطع الكهرباء عن مدن كاملة وتتطلب إعادتها من يوم إلى ثلاثة أيام.

وأكدت المصادر لـ«العربي الجديد»، أن «الهجمات الجديدة للتنظيم تبدو متناسقة مع حملات تخريب ينفذها في مناطق عدة، منها حرق حقول زراعية وتدمير مكائن وقتل مواش ضمن أعمال انتقامية وتخريبية ولإرباك المشهد الأمني وكحرب استنزاف أيضا». وعادة ما تتم عمليات التخريب من خلال عبوات ناسفة أو صواريخ موجهة، وفي عدد قليل منها من خلال تفكيك الأبراج وإسقاطها، خاصة في المناطق الصحراوية، وهو ما يحتم زيادة قوات الأمن وتخصيص دوريات لحماية الأبراج، وفقا للمصادر، مشيرة إلى «تزايد الهجمات على أبراج الطاقة خلال مايو/ أيار الماضي بنسبة 20%، ما يعني أن منشآت الطاقة في المدن المحررة مهددة بالاستهداف، ولا بد من تعزيز الوجود الأمني».

وقال الخبير بالشأن الأمني العراقي أحمد النعيمي إن هجمات التنظيم على قطاع الكهرباء تهدف لتأزيم موقف الحكومة وإثارة الشارع إضافة إلى إرباك المشهد الأمني في تلك المناطق، مضيفاً، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هناك أيضا هجمات تنفذ على قطاع الكهرباء في غرب البلاد قد ترجع إلى صراع متنفذين على عقود تأهيل وحماية، وتقف خلفها عمليات تخريب ومافيا، لكن بالنسبة لهجمات ديالى وصلاح الدين وكركوك فتبدو بصمات تنظيم داعش واضحة فيها».

> الهجمات استهدفت أبراج الضغط العالي التي توزع الطاقة المستوردة من إيران

وفي محافظة كركوك، لفت مدير دائرة توزيع الكهرباء ليث طلعت إلى أن «داعش زاد هجماته على أبراج الطاقة الناقلة للتيار الكهربائي بين المحافظات، إذ تم استهداف ثلاثة خطوط خلال أقل من أسبوع، وطاول الأول خط ساسراء ـ حمرين ـ كركوك، المار بمنطقة العوادية، ضمن الحدود الإدارية لمحافظة صلاح الدين، وتعمل فرق مشتركة الآن على إصلاحه». وأضاف طلعت، في تصريح صحافي أخيراً، أن «الخط الثاني استهدف في منطقة ناحية الرياض، جنوبي كركوك، قبل أيام، وهو يربط بين كركوك والقيارة باتجاه نينوى، وقد أتمت فرق كهرباء الشمال إصلاحه وتعمل على ربطه ضم الشبكة الوطنية». وأشار إلى أن «الخط الثالث تعرض للتفجير في أطراف قضاء الدبس، شمال غربي كركوك، وهو يربط المحافظة بنينوى أيضاً، وتعمل فرق الصيانة الآن على إصلاح الأبراج التي زرعت أسفلها عبوات ناسفة وفجرت عن بعد». وفي تصريح لـ«العربي الجديد»، قال المتحدث باسم وزارة الكهرباء أحمد موسى إن «تنظيم داعش يسعى إلى تخريب ما يمكن تخريبه من خطوط الكهرباء في بعض المناطق النائية، لا سيما بعد فشله في مواجهة القوات الأمنية»، لافتا إلى أن الهجمات «استهدفت خطوط نقل الطاقة والمحطات التحويلية في مناطق ديالى وكركوك وجرف الصخر والقائم». وأضاف أن «الهجمات جاءت بعدما توصلت الوزارة إلى خطط لحل أزمة الكهرباء في البلاد، باعتمادات مالية تصل إلى 101 مليون دولار، لذلك فإن الإرهاب يسعى إلى حرب اقتصادية على العراق».

وتابع موسى أن «بعض عمليات التخريب أدت إلى تضرر المنظومة الكهربائية، مثل استهداف أبراج خط ميرسادت ـ ديالى (الكهرباء المستوردة من إيران)، التي أدت إلى التأثير ليس فقط على التجهيز الكهربائي في ديالى، بل في بغداد أيضاً، وتسببت في خروج أجزاء كبيرة من خطوط ومحطات نقل وتوزيع الطاقة في محافظتي نينوى وكركوك، فضلاً عن أجزاء أكبر في محافظتي ديالى وصلاح الدين، وحدوث إطفاء تام في منطقتي قرة تبه وجلولاء (في ديالى)». من جهته، قال الخبير الاقتصادي مهدي عبيد الخفاجي، لـ«العربي الجديد»: «يبدو أن تنظيم داعش بات يضرب على وتر حساس بالنسبة للسلطات العراقية، وهو وتر الخدمات والحرب الاقتصادية على العراقيين، ولذلك فإن معظم الهجمات على خطوط الطاقة أدت إلى التأثير على ساعات التجهيز في بغداد وبقية المحافظات الشمالية والغربية، كما أن استهداف الأبراج سيؤثر على البنى التحتية لمنظومة الطاقة».

محطة كهرباء في مدينة السماوة جنوب العراق (فرانس برس)

سورية

الاحتكار يشعل أسعار الوقود في الشمال

عبد الله البشير

تعاني مناطق شمال غربي سورية من زيادة متكررة في أسعار الوقود، وقد تحدث خلال بضعة أيام، ما يفاقم الأعباء المالية للمواطنين والقطاعات الإنتاجية والخدمية، إذ تتسبب هذه الزيادات في رفع تكاليف المعيشة. وشهدت أسعار الوقود مطلع الأسبوع الجاري، زيادة جديدة في أسعار الوقود لتعد الثانية في أقل من أربعة أيام، فيما جددت الشركة المحتكرة عمليات الاستيراد والتوزيع المعروفة باسم «وتد» تبريرها الزيادة بانخفاض سعر الليرة التركية أمام الدولار، إذ يجري استيراد جزء كبير من المشتقات من تركيا.

وتستأثر «وتد» التي تأسست عام 2018 بسوق المشتقات النفطية في مناطق شمال غربي سورية، وتمتلك بحسب مصادر من محافظة إدلب، أربعة فروع ومحطات تكرير ومراكز للبيع.

ورفعت الشركة سعر لبتر «المازوت المستورد نوع أول» إلى 6,39 ليرات تركية مقابل 6,29 ليرات في السابق، وليتر «البنزين المستورد نوع أول» إلى 6,76 ليرات عوضا عن 6,66 ليرات، كما زادت سعر بيع أسطوانة الغاز إلى 92,5 ليرة مقابل 91 ليرة، وسعر المازوت «المستورد نوع ثان» إلى 5,45 ليرات مقابل 5,19 ليرات، والمازوت المكرر إلى 4,48 ليرات عوضا عن 4,41 ليرة تركية. ويقارب سعر صرف الدولار 8,7 ليرات تركية.

وتسيطر «وتد» على الجزء الأعظم من سوق المحروقات في المناطق المحررة شمال غربي سورية، متحكمة بالأسعار والكميات في ظل غياب منافسة حقيقية، على اعتبار ما تعرف بحكومة الإنقاذ هي الجهة المسؤولة عنها. وقال الخبير الاقتصادي السوري يونس كريم لـ«العربي الجديد» إن الزيادة المتكررة في أسعار المحروقات تعود إلى أن شركة وتد هي المسيطرة على السوق، كما أنه يتم استيراد المشتقات من مناطق «قسد»، ومن خلال السوق التركية، وعند حدوث أي مشاكل مع «قسد» تنخفض الكمية، بينما المحروقات التي تزودها الشركة تعد أرخص من المستورد من تركيا التي ترتبط منتجاتها بسعر صرف الليرة مقابل الدولار». وأشار كريم إلى أن الأسعار تتزايد كذلك تحت مبرر ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة تكاليف الشحن، مضيفاً: «لا حلول كثيرة أمام حكومة الإنقاذ لضبط الأسعار، باستثناء الحلول العامة كمحاولة إيصال الكهرباء وهذا يخفف استهلاك الوقود، ودعم الطاقة الشمسية ومحاولة التوصل لاتفاق مع قسد حول المحروقات أو تركيا». وتابع أن «هناك زيادة في استهلاك المحروقات، وعلى حكومة الإنقاذ محاولة دراسة سبب الزيادة ومعرفة الأوقات التي يزداد فيها الطلب على الوقود لتدارك الثغرات».

> «وتد» ترفع أسعار المحروقات مرتين في أقل من أربعة أيام

مصر

وفرة البنجر تتسبب بأزمة مع مصانع السكر

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

تسببت وفرة محصول بنجر السكر (الشمندر السكري) في مصر بأزمة بين المزارعين ومصانع السكر، على ضوء تأخر المصانع في استلام الكميات، ما استدعى تدخلاً حكومياً لإنهاء الأزمة، إذ تسعى الدولة إلى الاقتراب من معدلات الاكتفاء الذاتي في هذه السلعة الأساسية.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الزراعة في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ زيادة الكميات المزروعة هذا العام من بنجر السكر والتي وصلت إلى نحو 640 ألف فدان، بزيادة 100 ألف فدان عن العام الماضي، فضلاً عن الزراعات العشوائية، أدت إلى زيادة المحصول والضغط على الشركات التي تأخرت بدورها في استلام الإنتاج من المزارعين.

وأشار المسؤول إلى أنه كان يفترض أن تكون نهاية موسم التوريد في 10 يونيو/ حزيران الجاري، لكن، نتيجة تأخر عمليات التسليم، سيمتد الموسم شهراً آخر، متوقعاً اقتراب مصر من الاكتفاء الذاتي في السكر هذا العام بإنتاج نحو 3 ملايين طن، بينما يصل الاستهلاك إلى حوالي 3,3 ملايين طن، على أن تبدأ مصر في تصدير السكر العام المقبل. وأشار إلى أهمية رفع سعر توريد البنجر عن 500 جنيه (31,8 دولارا) للطن، خصوصاً أنّ السعر الحالي لا يحقق هامش الربح المناسب للمزارعين، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السكر في البورصة العالمية.

الحكومة تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي في السكر (الأناضول)

وكان وزير الزراعة واستصلاح الأراضي السيد القصير، قد أعلن أنّه تواصل مع بعض رؤساء شركات السكر لحلّ أزمة توريد البنجر، والتأكد من تفعيل الزراعة التعاقدية بين الشركات والمزارعين، لافتاً إلى أنّه جار إنهاء الأزمة بالتنسيق بين وزارتي الزراعة والتموين. وقال حمادة أبو زيد، أحد كبار مزارعي البنجر، إنّ تأخر شركات السكر في تسلّم المحصول من المزارعين، أدى إلى فساد جزء منه وإصابته بالعفن، عقب حصاده وتخزينه على الطرق لأكثر من 10 أيام، بالإضافة إلى أنّه فقد الكثير من وزنه، بما يعادل 20%، وذلك في ظلّ ارتفاع درجة الحرارة. وأضاف أبو زيد في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ زيادة المحصول ترجع إلى دخول الجيش مجال الإنتاج، بالإضافة إلى الزراعات العشوائية غير التعاقدية.

وكانت مصر قد شهدت أزمة سكر عام 2016. وإلى جانب البنجر الذي يدخل في إنتاج السكر، تجري زراعة قصب السكر الذي تقدر المساحة المزروعة به وفق مجلس المحاصيل السكرية، التابع لوزارة الزراعة، بنحو 340 ألف فدان، تنتج حوالي 900 ألف طن من السكر. واستهلكت مصر العام الماضي نحو 3,2 ملايين طن من السكر، غطى الإنتاج المحلي 2,5 مليون طن منها، وجرى استيراد 700 ألف طن.

تحقيق

تفكيك الاحتكار في تونس

تقويض أباطرة المال بإنهاء 27 ترخيصاً حيوياً

أقدمت الحكومة التونسية على خطوة من شأنها تفكيك شبكات احتكارية في الدولة، عبر إنهاء 27 ترخيصاً في قطاعات حيوية، الأمر الذي اعتبره خبراء اقتصاد ضرورياً لفتح المجال أمام المنافسة، إلّا أنّ ذلك لن يمرّ بسهولة، في ظلّ نفوذ أباطرة المال

تونس ـ **إيمان الحامدي**

في خطوة قد تقوض من نفوذ الاستثمارات العائلية في تونس وتشابك مصالحها مع أطراف سياسية في الدولة، ألغت حكومة هشام المشيشي العمل بـ27 ترخيصاً في قطاعات حيوية، تتضمن الصناعات الثقيلة والإسمنت والكهرباء والتبغ والملابس المستعملة والسياحة والنقل الخاص في المناطق الريفية وتوريد وتسويق الأجهزة الإلكترونية وإدارة المحافظ المالية.

وبمقتضى القرار الحكومي، الصادر يوم الأحد، سيسمح للمستثمرين بالعمل في هذه القطاعات دون المرور عبر تعقيدات إدارية طويلة والدخول في منافسات قد تكون غير متكافئة مع المتحصنين بالتراخيص لمنع دخول مستثمرين جدد إلى السوق.

وإلغاء العمل بالتراخيص في العديد من القطاعات الحيوية كان مطلباً متكرراً من منظمات وقطاعات أعمال واسعة، أكدت أنّ حصر مزاولة الأنشطة في كيانات بعينها يكبل المنافسة الحرة في البلاد.

وبحسب وثيقة حكومية، فإنّ التراخيص التي جرى إلغاء العمل بها تمثل نحو 10% من إجمالي التراخيص الممنوحة في البلاد والتي يُعمل بها منذ عقود طويلة، وفق وكالة الأنباء الرسمية (وات)، التي أشارت إلى أنّ الحكومة تعتزم فتح كثير من مجالات الاستثمار أمام المنافسة قبل نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، لافتة إلى طرح كراسات شروط لمزاولة الأنشطة.

وتتطلع تونس إلى تحسين ترتيبها العالمي في تصنيفات ممارسة أنشطة الأعمال، لتغير مرتبتها الحالية من المركز 78 عالمياً في تقرير التنافسية العالمي إلى مركز متقدم دولياً ومغاربياً.

ويقول الخبير الاقتصادي أيمن الوسلاتي، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة جيدة عموماً، لكنّ من الضروري الكشف عما ستعوض التراخيص في بعض القطاعات»، مشيراً إلى ضرورة الكشف عن مصير التراخيص الأخرى التي لم يجرِ إلغاؤها.

> 16,2%
> تبلغ نسبة البطالة في تونس 16,2%، وفق البيانات الرسمية، التي تقدر عدد العاطلين عن العمل بنحو 676 ألف شخص، بينما ترجح أرقام غير حكومية أن يكون الرقم أعلى بكثير متجاوزاً المليون عاطل.

والتوزيع العادل للثروة بين التونسيين محل اهتمام كبير لمنظمات تونسية وأجنبية، إذ انتقدت العديد من المنظمات التي اشتغلت على هذا الملف احتكار فئة قليلة من التونسيين الثروة، وتحكّم العائلات الاقتصادية بالسوق، ما تسبب في إقصاء المؤسسات الصغيرة وعدم تمكينها من الموارد والقروض المالية حتى تكبر.

يقول وزير التشغيل السابق فوزي عبد الرحمن، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ «استقلال الاقتصاد يقتضي توفير مناخ شفاف للمتعاملين الاقتصاديين عبر مراجعة التشريعات وإلغاء التراخيص الاحتكارية، خصوصاً المتعلقة بالقطاعات التنافسية»، مشدداً على ضرورة «فك الارتباط بين السياسة والاقتصاد».

ويضيف أنّ «اقتصاد الريع لا يشجع المنافسة النزيهة والحرة، بل يجعل احتكار القطاعات المربحة في يد عدد قليل من الفاعلين الذين يتمتعون بوضعية كارتل، لذا لا بد من أن تكون هناك منافسة، وحلّ الوفاق غير المعلن بين المتحكمين في السوق»، مؤكداً على ضرورة المراهنة على تطوير القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد. يتابع أنّ القطاعات المنتجة لا تمثل أكثر من 35% من الناتج الداخلي، وهي نسبة قابلة للتطور بمساعدة الجهاز المصرفي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وفتح باب التمويلات أمامها من دون أيّ تمييز إلّا ما يتعلق بتقدير المخاطر الذي هو في صلب مهامه.

> تونس في المركز 78 عالمياً في تقرير التنافسية العالمي

> 10% من الأثرياء يستحوذون على 40% من الدخل الوطني

ويلفت عبد الرحمن إلى أنّ «اقتصاد الريع في تونس قديم ومقترن بالسلطة السياسية، بل إنّ جزءاً من أصحاب المؤسسات الريعية ممثلة في البرلمان وقد تحول دون أيّ محاولة للمساس بمصالح هذه الشركات والمجمعات الريعية من قبل أيّ حكومة تنوي القيام بإصلاحات في اتجاه التفكيك التدريجي لمنظومة التراخيص والنشاطات الاحتكارية».

وسمح نظام التراخيص الذي أرسته تونس منذ سبعينيات القرن الماضي باحتكار الثروة لدى مجموعات اقتصادية أغلبها عائلية باتت تتحكم في مفاصل الاقتصاد بفعل الهيمنة التي تمنحها التراخيص لأنشطتها، وفق محللين اقتصاديين. وفي السياق، يقول رئيس مجلس المنافسة رضا مصباح إنّ «بعض التراخيص يمكن أن تكون أساساً لجعل بعض المؤسسات في وضع مهيمن، كالتراخيص المتعلقة بعمليات التركيز الاقتصادي، أو الإعفاءات الخاصة بعقود التوزيع الحصري». ويؤكد مصباح في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ مجلس المنافسة يتدخل في هذا المستوى من خلال رأيه الاستشاري غير الملزم الذي يسبق إسناد الترخيص أو رفضه من قبل الوزير المكلف بالتجارة. يتابع أنّ التشريع المتعلق بممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية يكرس نظام الترخيص المسبق أو يضع حواجز قانونية لممارسة النشاط، وهو ما يشكل حاجزاً أمام دخول مؤسسات جديدة للسوق ويعطي نوعاً من الحماية لبعض الأطراف النافذة في السوق من خلال محافظتها على موقعها في العديد من الأنشطة وبالتالي تكوين «لوبيات» تتحكم في بعض القطاعات.

وكشفت دراسة لمكتب المنظمة الدولية غير الحكومية «أوكسفام» في تونس، وهي منظمة تنشط في مجال نشر مبادئ تكافؤ الفرص الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات، تحت عنوان «العدالة الجبائية، لقاح ضد التقشف»، أنّ 10% من الأثرياء في تونس يحتكمون على أكثر من 40% من الدخل الوطني، في حين لا يمتلك نصف التونسيين الأقل إمكانات مالية إلا 18% من الدخل.

وفي يونيو/ حزيران من العام الماضي، 2020، أعلنت الحكومة السابقة برئاسة إلياس الفخفاخ عن اعتزامها تفكيك اقتصاد الريع الذي تسيطر عليه كيانات عائلية كبرى، في محاولة لإفساح المجال أمام المنافسة، في البلد الذي يشهد احتجاجات مستمرة من أجل التشغيل والعدالة الاجتماعية، لكنّ منظمة رجال الأعمال وصفت حينها الخطوات الحكومية بالشعبوية المضرة بالاستثمار، محذرة من موجة جديدة لشيطنة المستثمرين.

واعتبر خبراء اقتصاد أنّ التوجهات الحكومية ليست سهلة التحقق، إذ تحتاج خطتها إلى سنوات، نظراً للجذور العميقة للمؤسسات العائلية التي تسيطر على العديد من المجالات في تونس، والتي يعود جزء منها إلى ستينيات القرن الماضي.

واستهدف الفخفاخ بالحديث عن اقتصاد الريع، الشركات العائلية التي تسيطر على أهم القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع المصرفي والاتصالات ومستلزمات السيارات والصناعات الكبرى، وقطاعات تأتي ضمن ما أعلنت حكومة المشيشي الحالية عن إلغاء تراخيصها وفسح المجال أمام مستثمرين جدد للعمل فيها.

ويأتي التحرك الحكومي لتعزيز مناخ الاستثمار في وقت تشهد فيه الدولة صعوبات اقتصادية انعكست بشكل كبير على وضعها المالي، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة التي تصل إلى 16,2%، إذ يبلغ عدد العاطلين من العمل نحو 676 ألف شخص، وفق البيانات الرسمية، فيما ترجح أرقام غير حكومية أن يكون الرقم أعلى بكثير متجاوزاً مليون عاطل من العمل.

منتجو الحليب يوّجلون إضراباً عن العمل

قررت الغرفة الوطنية لمراكز تجميع الحليب في تونس، تأجيل إضراب عن العمل كان مقرراً تنفيذه بدءاً من غد الأربعاء، احتجاجا على تزايد الصعوبات التي يواجهها أصحاب المراكز بسبب تقليص المصانع الكميات التي تطلبها. وقال حمدة العيفي، رئيس الغرفة، التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، في تصريح أوردته وكالة الأنباء التونسية «وات»، أمس الاثنين، إن قرار تأجيل الإضراب جاء في أعقاب اجتماع بمقر وزارة الفلاحة أشرف عليه وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالنيابة، محمد الفاضل كريم، إلى جانب ممثلين عن عدة وزارات وهياكل مهنية. وأضاف العيفي، أن المجتمعين اتفقوا على حزمة مقترحات تتعلق بقطاع الألبان، ستتم إحالتها إلى مجلس وزاري سيعقد خلال الفترة القادمة للنظر فيها وإقرارها من عدمه، موضحا أن هذه الحزمة تضمنت رفع طاقة معمل تجفيف الحليب إلى جانب قبول الدولة لزهاء 10 ملايين لتر، بما يسمح بتقليص المخزونات الفائضة عن الحاجة. وتظهر بيانات الغرفة الوطنية لمراكز تجميع الحليب، ارتفاع مخزون هذه السلعة إلى 42 مليون لتر، وسط مؤشرات لمواصلتها الزيادة في ظل عدم إيجاد أسواق للتصدير ورفع قدرة مصانع التجفيف.

من تظاهرة لعاطلين بالشغل (فرانس برس)

أسواق صرف

بينما تواصل البورصات العالمية عملية تصحيح ربما تستمر خلال العام الجاري وتدفع بعضَها لخسارة أكثر من 10% من قيمتها، يتجه الدولار للارتفاع خلال الشهور المقبلة وفقاً لتوقعات العديد من خبراء الصرف، وبدأ المستثمرون يعيدون تقييم رهاناتهم وشراء الدولار

الدولار يكتسب قوة

اضطرابات متوقعة في البورصات وعملات الأسواق الناشئة

لندن ـ **العربي الجديد**

في إعقاب ضخ أكثر من 5 تريليونات دولار في السوق، يتجه مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) لبدء دورة جديدة من السياسة النقدية تنهي سياسة التيسير الكمي ورفع الفائدة على الدولار. وبدأ أول مؤشرات هذه الدورة الجديدة يظهر في التراجع الجاري في البورصات العالمية وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية منذ يوم الخميس الماضي. وحتى الآن، يواصل مجلس الاحتياط الفيدرالي سياسة التيسير الكمي بشراء سندات شهرية بقيمة 120 مليار دولار، كما يبقي على سعر الفائدة المنخفض الذي يراوح بين صفر و0,25%. وعلى الرغم من أن المجلس، قال في اجتماعه يوم الأربعاء الماضي، إنه سيرفع الفائدة بنسبة 0,5% في العام 2023، إلا أن مسؤولين نقديين ومصرفيين في الولايات المتحدة وأوروبا يرون أن المركزي الأميركي سيضطر لرفع الفائدة في وقت أقرب مما أعلن عنه وربما خلال العام المقبل، وربما سيوقف برنامج شراء السندات خلال شهور. في هذا الشأن، قال رئيس الاحتياط الفيدرالي في سانت لويس جيمس بولارد، في تعليقات نقلتها قناة «سي أن بي سي» قبل يومين، إنه وزملاءه يرون أن ارتفاع معدل التضخم بمعدل أكبر من التوقعات سيجبر مجلس الاحتياط على رفع الفائدة بأسرع من التوقعات وربما في العام المقبل. ويعني رفع الفائدة مزيداً من دعم سعر صرف الدولار الذي بدأ رحلة ارتفاع قوي منذ يوم الأربعاء الماضي. ولاحظ خبراء عملات أن المستثمرين يعيدون منذ يوم الخميس رهاناتهم على العملات ويشترون الدولار بشراهة خوفاً من حدوث نقص في الدولارات خلال العام الجاري. في هذا الاتجاه، قالت محللة العملات بمصرف «رابو بانك»، جين فولي، لنشرة «ماركت ووتش» يوم الجمعة، إنّ «ارتفاع الدولار القوي يعني أن هنالك عملية تقييم للمراكز في سوق الصرف بدأت فعلياً منذ يوم الخميس». وعادة ما تحدث دورة الدولار انقلاباً كبيراً في السوق، إذ إن الدولار حينما يتحول من الانخفاض إلى الارتفاع يعمل على خفض أسعار السلع الأولية والذهب ويحدث اضطراباً في العملات الناشئة.

وكسب مؤشر الدولار خلال العام الجاري نحو 2,2%. وكانت الرهانات حتى اجتماع الاحتياط الفيدرالي يوم الأربعاء الماضي تتوقع أن يرتفع الدولار بمعدل متواضع خلال العام الجاري. وتشير التوقعات الحديثة إلى أن الدولار ربما يدفع اليورو للتراجع بمعدلات تراوح بين 1,15 و1,20 دولار. وهنالك عدة عوامل تدعم ارتفاع الدولار خلال العام الجاري، أولها تشديد السياسة النقدية الأميركية. في هذا الشأن، يقول محلل العملات بمصرف «آي أن جي» الهولندي، كريس تيرنر، أمس الإثنين: «إن هنالك مؤشرات على أن مجلس الاحتياط الفيدرالي ربما يوقف سياسة التيسير الكمي التي كان يشتري بها السندات في سبتمبر/أيلول المقبل وهذا يدعم سعر صرف الدولار». في الشأن ذاته، يتوقع محللو «كابيتال إيكونومكس»، ارتفاع الدولار مقابل اليورو والين الياباني بسبب الفارق في العائد على السندات الحكومية، فبينما يرى محللون أن العائد على سندات الخزانة الأميركية سيواصل الارتفاع فوق معدل 2%، لكن في المقابل من غير المتوقع ارتفاع العائد على السندات اليابانية والأوروبية. ويتجه البنك المركزي الأوروبي نحو مزيد من التحفيز النقدي خلال العام الجاري. وفي هذا الصدد، يتوقع خبير الأسواق بمصرف «ويلز فارغو»، مايكل شوماخر، أن ينهي العائد على السندات الأميركية أجل 10 سنوات العام الجاري لدى مستوى 2,2% على الرغم من الانخفاض الذي يشهده المعدل حالياً، الذي يراوح بين 1,44 و1,43%. أما العامل الثاني الذي سيدفع الدولار للارتفاع، فهو هجمة المستثمرين الشرسة المتوقعة على الأصول المقومة بالدولار لتغطية مراكزهم المكشوفة في سوق الدين. وربما سيعمل الفيدرالي على تعزيز سعر صرف الدولار، وبالتالي تعزيز وضعه في الاحتياطات العالمية، بعد التراجع المستمر خلال العام الماضي والتكهنات الخاصة بأنه ربما سيخسر موقعه كعملة احتياط دولية بنهاية العقد الحالي. وحسب بيانات صندوق النقد الدولي الأخيرة، تراجعت حصة الدولار من احتياطات البنوك المركزية العالمية في الربع الأخير من العام الماضي إلى 59%. كما يلاحظ أن توقعات التصحيح في سوق المال الأميركي تدفع المصارف للاحتفاظ بحجم السيولة المرتفع لديها الذي يقدر بأكثر من 3 تريليونات دولار. وتنتظر المصارف الأميركية فرص الاستثمار في الأصول ذات العوائد المرتفعة في المستقبل. ويرى الاقتصادي بمؤسسة «موديز» في مذكرة للعملاء في نهاية الأسبوع، أن سياسة تشديد الفائدة ستؤدي بشكل أقرب وأكبر من التوقعات إلى حدوث تصحيح في أسعار الأسهم يراوح بين 10% إلى 20%. كما تدفع مخاوف الأصول الخطرة في الأسواق الناشئة الدولار كذلك للارتفاع.

حتى الآن، تواجه الاقتصادات الناشئة مخاطر جائحة كورونا التي تفشت في الهند وتنتقل بسرعة إلى اقتصادات عديدة في الدول الفقيرة وتهدد الانتعاش الاقتصادي في آسيا وأميركا الجنوبية وأفريقيا. ولكن رغم هذه التوقعات بارتفاع الدولار وتواصل النمو الاقتصادي في الاقتصادات الكبرى، فهنالك العديد من المخاطر التي تهدد دورة الانتعاش الأميركي، إذ إن بعض كبار المستثمرين يرون أن التضخم ربما يفضي بالاقتصاد الأميركي إلى دورة من «التسخين الاقتصادي» وحدوث اضطراب في سوق «وول ستريت».

تراجع عائد السندات

تراجع عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 30 عاماً دون مستوى 2% للمرة الأولى منذ فبراير/شباط، إذ عززت موجة بيع الأسهم الطلب على الأصول الآمنة. وخلال تعاملات الاثنين، تراجع عائد السندات لأجل 30 عاماً بمقدار 9 نقاط أساس إلى 1,93%، وتظيرها لأجل 10 سنوات عند 1,35% وهو المستوى الأدنى في أربعة أشهر، وفقاً لوكالة «بلومبيرغ». وجاء ذلك مع تراجع الأسهم عبر آسيا، بينما ارتفع الين أمام أغلب العملات الرئيسية.

توقعات بحدوث تصحيح في مؤشرات «وول ستريت» (Getty)

الدولار يتجه للارتفاع أمام اليورو والين الياباني خلال العام الجاري

عقارات أميركا... هل اقتربت من فقاعة 2008؟

نصف المنازل القائمة التي بيعت خلال ابريل/ نيسان اضطر مشتروها الى دفع نسبة 20% من قيمتها من اموالهم

نيويورك ـ **شريف عثمان**

ارتفعت أسعار المنازل الأميركية في سوق اشتعلت بعد تزايد ثروات الأميركيين خلال عام الجائحة، حتى أصبح الأمر المعتاد أن تباع بأكثر من الأسعار المعلنة على تطبيقات وصفحات سماسرة العقارات، وتحولت العقارات إلى سوق يتحكم فيها البائعون، ويستسلم المشترون لما يفرض عليهم إن استطاعوا. وهو ما أثار حالة من الجدل حول مصير تلك الارتفاعات، ما بين كونها ارتفاعات مبررة نتيجة تأثيرات السياسة النقدية والمالية وحزم المساعدات خلال أزمة الجائحة، أو كونها مجرد فقاعة لن تلبث أن تنفجر، كما حدث في حالات أخرى مشابهة. واعتُبر العام الأخير الأكثر سخونة في نشاط مبيعات العقارات منذ عام 2007، الذي شهد إرهاصات الأزمة المالية العالمية، التي كانت قروض الرهن العقاري المبالغ فيها ومشتقاتها على رأس العوامل التي أوصلت العالم لما حدث من اضطرابات مالية، وإفلاسات في بعض الأحيان، وقتها. وبعدما ارتفعت أسعار المنازل في كل مكان تقريباً في الولايات المتحدة، أظهرت بيانات صادرة عن شركة «زيللو» المالكة للتطبيق الشهير المتخصص في عرض العقارات للبيع أنّ نسبة ارتفاع الأسعار خلال العام الأخير في عشرات من المدن الأميركية تجاوزت 10%. ووسط تضخم واضح رفع كلفة كلّ شيء، بما في ذلك مواد البناء وأجور العاملين في قطاع الإنشاءات، أظهر تقرير حديث صادر عن رابطة المطورين العقاريين الوطنية في الولايات المتحدة، عجزاً بقدّر بنحو 5,5 ملايين منزل، بسبب تراجع معدلات البناء خلال العقدين الأخيرين عن حجم الطلب المسجل في المتوسط طويل الأجل. وطالبت الرابطة، في تقريرها، الذي صدر قبل نهاية الأسبوع الماضي في واشنطن العاصمة، أعضاء الكونغرس بضرورة العمل على سدّ ذلك العجز من خلال خطة لتطوير البنية التحتية في البلاد خلال الفترة القادمة، مؤكدةً أنّ «بناء المنازل هو جزء من البنية التحتية الحيوية، ولديه من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية ما يفوق تكاليفه، بالإضافة إلى أنّه يساعد واضعي السياسات على المستوى الفيدرالي والمحلي». وحذرت الرابطة من التهاون في اتخاذ إجراءات فورية، عبر جميع المستويات الحكومية، من أجل حلّ الأزمة، مطالبة باتخاذ الخطوة الضرورية لهذا الجيل من الأميركيين.

وتباطأت الإضافات إلى مخزون المساكن في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ منذ بداية الألفية الثالثة، وتحديداً خلال العقد الأخير، الأمر الذي بدا واضحاً في الولايات كافة، وخلق ما يسميه تقرير الرابطة «فجوة البناء» التي قد يصل حجمها إلى 6,8 مليون وحدة سكنية منذ عام 2001.

نسبة ارتفاع الأسعار في المساكن تجاوزت 10% في اغلب المدن الاميركية

ورغم أنّ المتوسط السنوي لبناء المنازل في الولايات المتحدة تجاوز 1,5 مليون منزل خلال الفترة من 1968 إلى 2000، تسببت الأزمات المالية المتتالية، كما ارتفاع معدلات الفائدة في أغلب الفترات، في انخفاض المتوسط السنوي خلال العقدين التاليين إلى 1,224 مليون منزل في العام. ويقول ديفيد بنك، نائب أول لرئيس مجموعة «رؤى الاستشارية» التي أعدت التقرير: «نحتاج إسكاناً بأسعار معقولة، نحتاج لأسعار السوق، نحتاج لمنازل الأسرة الواحدة وللمنازل متعددة الأسر».

ووفقاً لسجلات السنوات العشر الأخيرة، وصلت قيمة الدفعة التي يتحملها المشترون من أموالهم إلى 50% أو أكثر من قيمة العقار في ثلاث فترات فقط، كانت جميعها خلال الأشهر الثمانية المنتهية في إبريل/ نيسان الأخير. ودفع ربع مشتري العقارات القائمة خلال نفس الشهر كامل قيمة العقار نقداً، وهي أعلى نسبة تُسجل منذ أربعة أعوام.

يقول محمد، المقيم في واشنطن العاصمة، إنّه أراد أن يشتري منزلاً في ولاية فلوريدا بالقرب من الشاطئ بهدف الاستثمار، فزار المنطقة التي يرغب الشراء فيها، ثم أخذ يراقب الأسعار، فوجد أنها ارتفعت بصورة غير معقولة خلال الأشهر الستة الأخيرة، ليضطر إلى اتخاذ قرار الشراء قبل أن ترتفع أكثر من ذلك... يضيف محمد: «أول خمس مرات وجدت منزلاً في الحدود السعرية التي في حدود قدرتي، وتتراوح بين 300 و400 ألف دولار. كنت أقدم العرض بقيمة أقل من المطلوب بحوالي 20 ألف دولار، ثم اضطررت لتقديم طلبي بالقيمة المطلوبة كاملة، وكلّ ذلك لم يفلح» مؤكداً أنّه اضطر في النهاية لعرض 35 ألف دولار فوق السعر المطلوب، ليضمن قبول عرضه، وهو ما حدث بالفعل.

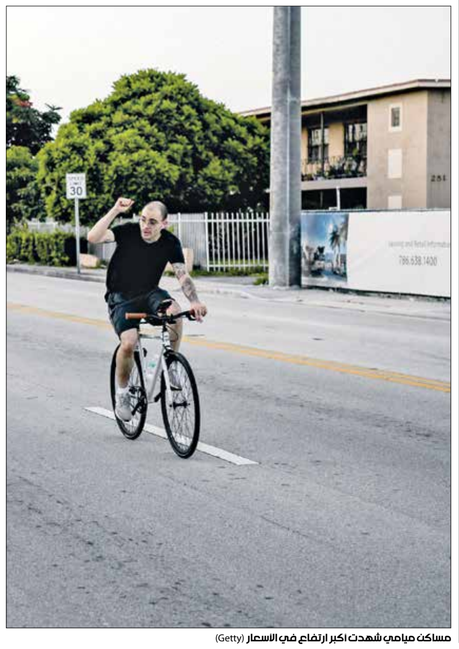

مساكن ميامي شهدت اكبر ارتفاع في الاسعار (Getty)

الصين تضغط على سعر بيتكوين

بكين ـ **العربي الجديد**

بينما كثفت الصين من إجراءات مكافحة تعدين العملات المشفرة في البلاد، تراجعت قيمة عملة بيتكوين الرقمية بأكثر من 10 في المئة أمس، الإثنين، وفرضت السلطات الصينية حظراً على مواقع التعدين في مقاطعة رئيسية في جنوب غرب البلاد.

وترفد مواقع إجراء معاملات استخراج البيتكوين الصينية نحو 80 في المئة من التجارة العالمية في العملات المشفّرة رغم حظر التداول بها محلياً منذ العام 2017، لكن مقاطعات عدة أمرت بإغلاق مواقع عمليات الاستخراج في وقت بدأت بكين استهداف القطاع. وحسب وكالة فرانس برس، أمرت السلطات في مقاطعة سيتشوان بإغلاق 26 موقعاً تحتوي على حواسيب ضخمة لإجراء معاملات استخراج البيتكوين، الأسبوع الماضي، بحسب مذكرة تم تداولها بشكل واسع على وسائل التواصل الاجتماعي وأكدها شخص كان يعمل سابقاً في القطاع. وتراجع تبعاً لذلك سعر البيتكوين إلى 32309 دولارات. وكانت العملة المشفرة الأكثر تداولاً قد سجّلت ارتفاعاً قياسياً بلغ نحو 65 ألف دولار في إبريل/ نيسان.

وقال مستخرج سابق للعملات الرقمية للوكالة الفرنسية، إنه تم «إغلاق كل شيء» تماشياً مع متطلبات الأيام الأخيرة. وأفاد «شكّلوا مجموعات عمل تأتي للتفتيش، للتأكد من أننا أوقفنا عملياتنا وأزلنا الآلات». ومقاطعة سيتشوان مقر لعدد كبير من مواقع استخراج العملات المشفّرة التي تتطلب كمية هائلة من الطاقة، وتتوفر في المقاطعة التي تحتوي على كميات وافرة من مصادر الطاقة الكهرومائية وبأسعار رخيصة. وحسب رويترز، قال البنك المركزي الصيني، أمس الإثنين، إنه استدعى بعض البنوك ومؤسسات الدفع وحثها على اتخاذ إجراءات صارمة بشأن تداول العملات الرقمية. كما حث البنك المؤسسات على إجراء فحوصات شاملة على حسابات العملاء لتحديد المخرطين في معاملات العملة الرقمية وقطع قنوات الدفع الخاصة بهم على الفور، وأوضح أنه يجب عليهم عدم تقديم خدمات مالية أخرى متعلقة بالعملات الرقمية. وأوضح البنك في بيان، أن التداول في العملات الرقمية يقلق النظام الاقتصادي والمالي، ويولد مخاطر تتعلق بالأنشطة الإجرامية، مثل عمليات نقل الأصول غير القانونية وغسل الأموال، ويعرض ثروات الأفراد للخطر.

ووفقاً لتقرير نشرته صحيفة «غلوبال تايمز» الحكومية الصينية، أدى إغلاق المواقع في المقاطعة إلى القضاء على أكثر من 90 في المئة من طرق تعدين البيتكوين في البلاد. وشددت بكين إجراءات مكافحة تعدين العملات المشفّرة للقضاء على المخاطر المالية الناتجة عن المضاربة، في وقت تعتبر المخاوف البيئية بشأن مواقع الاستخراج، التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، من العوامل المؤثرة. وذكرت وسائل إعلام صينية أن إمداد مواقع استخراج البيتكوين بالكهرباء في جميع أنحاء المقاطعة توقفت منتصف ليل الأحد، حيث انتشر النبأ على وسائل التواصل الاجتماعي.

المركزي الصيني يحث البنوك على تشديد فحص معاملات العملات المشفرة

العملات المشفرة تحت مدافع الصين (Getty)

رؤية

التمهيد لصدمة رفع الدعم في لبنان

علي نور

طوال الأشهر الماضية، كان الجميع يتهيّب لحظة رفع الدعم عن استيراد السلع الأساسيّة في لبنان، خصوصاً أن هذه اللحظة ستعني الانتقال تدريجيّاً من الاعتماد على المصرف المركزي لشراء الدولارات المطلوبة لاستيراد هذه السلع، وفق سعر الصرف الرسمي القديم، إلى تأمين الدولارات وفق سعر الصرف الفعلي في السوق. علماً أن سعر الصرف الفعلي يتجاوز اليوم العشرة أضعاف سعر الصرف الرسمي، في حين أن هذا الدعم كان يستنزف طوال المرحلة الماضية ما تبقى من السيولة المتأتية من أموال المودعين طوال المرحلة السابقة. من الناحية العمليّة، لا يوجد خطة أو رؤية رسميّة لكيفيّة التعامل مع هذه المرحلة. فلا آليات الدعم البديلة حاضرة، ولا خطة توحيد أسعار الصرف وإلغاء أسعار الصرف الدعومة موجودة، ولا يوجد تصوّر لكيفيّة استعادة التحويلات الواردة من الخارج إلى النظام المالي، ما سيحوّل مرحلة رفع الدعم إلى صدمة معيشيّة واجتماعيّة صعبة، وخصوصاً على الفئات الأكثر هشاشة. ومع ذلك، وجد القيمون على النظامين النقدي والسياسي طريقتهم للتمهيد لرفع الدعم وجعله أهون الشرور بالنسبة للمقيمين في لبنان، بما يمكن أن يجعل هؤلاء يتقبلون كل تداعيات هذه المرحلة المقبلة بمعزل عن أثرها على نمط حياتهم ومعيشتهم. وبذلك يصبح من الممكن تفادي انفجار شعبي في الشارع شبيه بما شهدته البلاد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، في اللحظة التي يباشر فيها المصرف المركزي رفع الدعم عن الاستيراد. ما جرى باختصار، لم يكن سوى تجفيف السوق تدريجيّاً من معظم أصناف السلع الأساسيّة المدعومة، والتي تشمل الدواء والمستلزمات الطبيّة والمحروقات على أنواعها، فيما تم تحييد القمح عن هذه العمليّة لاتصاله بمسألة الأفران والخبز التي لا يمكن العيش من دونها.

عمليّة التجفيف هذه جرت عبر تقنين المصرف المركزي لكل أشكال فتح الاعتمادات لصالح الشركات المستوردة، وصولاً إلى حد التوقف الكلي عن تمويل بعض أصناف الأدوية والمستلزمات الطبيّة. أما السبب المعلن لهذه المسألة، فكان رفض المجلس المركزي للمصرف المس باحتياطات المصارف الإلزاميّة، التي تم إيداعها في المصرف كضمانة للمودعين.

وهكذا باتت آليات الدعم الحاليّة قاصرة عن تأمين أبسط مستلزمات السوق الحيويّة، ما مهّد لارتفاع صرخة بعض الشركات المستوردة المطالبة بمعالجة المسألة ولو كان الثمن رفع الدعم عن السلع التي تستوردها. ومن الناحية العمليّة، سيكون رفع الدعم خلال المرحلة المقبلة مخرجاً لأزمة شح المواد الأساسيّة وانقطاعها، على حساب أسعار هذه السلع التي سيتحمّل كلفتها المقيمون في لبنان في النهاية. وبذلك ستنطوي العمليّة بأسرها على ابتزاز مضمر: تأمين أبسط الحاجات اليومية في الأسواق، سيستلزم التسليم برفع الدعم، ولو دون أي خطّة تقي المقيمين من قسوة هذه الصدمة العنيفة. على أي حال، يمكن للمرء أن يلقي نظرة سريعة على أحوال الأسواق ليفهم طبيعة هذا الابتزاز وحجمه. الصيدليات بدأت تقفل تباعاً، مع تناقص حجم الموجودات المتوفرة لديها وعدم تزويدها بالأدويّة. أما المستشفيات، فبدأت باتخاذ قرارات بالتقشّف باستعمال المستلزمات الطبيّة، عبر الامتناع عن تقديم الخدمات الطبيّة التي لا ترتبط بالحالات الطارئة. علماً أن الكثير من المستلزمات التي تُعنى بنوع محدد من العمليات الجراحيّة، والكثير من أدوية الأمراض المزمنة، باتت مقطوعة تماماً من الأسواق، فيما لجأ من يحتاجها إلى البحث عنها في الخارج مع تحمّل كلفتها بالدولار النقدي. على صعيد أزمة المحروقات، ترك تقنين الاستيراد أثره على شكل طوابير طويلة أمام محطات الوقود التي استمرّت بالعمل، فيما أقفلت معظم المحطات لعدم وجود أي مخزون لديها. أما أسوأ تداعيات هذه الأزمة، فكانت تقنين ساعات التغذية الكهربائيّة التي توفرها مؤسسة كهرباء لبنان إلى أقصى حد، لتقلّص مخزون الفيول المطلوب لتشغيل المعامل، فيما باشر أصحاب المولدات الكهربائيّة الخاصّة التقنين أيضاً، بالنظر إلى محدوديّة قدرتهم الإنتاجيّة وتراجع مخزون المازوت المتوفّر لتشغيل المولدات. باختصار، لا يمكن تخيّل مشهد أكثر سوداويّة للتعبير عن القعر الذي وصلت إليه البلاد، في حين ثمّة من يتوقّع اليوم أن يتسع نطاق الكارثية ليشمل الكثير من الخدمات الحيويّة التي تعتمد على التغذية الكهربائيّة، كالاتصالات الأرضيّة والخليويّة والإنترنت مثلاً. وهذا النوع من الكوارث التي تطاول كل أوجه الحياة في لبنان، هو ما يبرر أي قرار يمكن أن تتخذه السلطات النقديّة أو السياسيّة للخروج من هذه الحالة، ولو كان هذا القرار رفع الدعم بأسلوب الصدمة الفجائيّة.

في كل الحالات، بدأ التمهيد لرفع الدعم أيضاً من خلال بعض تصريحات المسؤولين والخبراء الماليين الذين يدورون في فلكهم. هذه التصريحات، اعتبرت أن الشروع برفع الدعم مسألة ينبغي تقبّلها واستيعابها كما هي اليوم، لعدم عدالة تحميل النظام المالي وما تبقى من سيولة المودعين عبء تمويل استيراد السلع الأساسيّة لجميع المقيمين. كما اعتبرت بعض هذه التصريحات أن فكرة استمرار وجود أسعار متعددة للصرف، وتمويل استيراد السلع الأساسيّة بهذا الشكل، تُعد مسألة عبثيّة وغير مستدامة على المدى الطويل. لكنّ المشكلة الأساسيّة في كل هذه التصريحات تكمن في تغاضيها عن التعامل مع جانب أساسي من المشكلة الموجودة، والمتمثّل بأسباب انهيار سعر صرف الليرة، التي تتعلّق بتسييل جزء كبير من خسائر النظام المالي. فارتفاع سعر الدولار الفعلي في السوق مقابل الليرة، لم ينتج عن أزمة محدودة في ميزان المدفوعات كما هو الحال في الدول التي تعوّم سعر صرف عملتها، بل نتج عن سياسات نقديّة قامت منذ بداية الأزمة على طبع النقد للتعامل مع كثير من المشاكل، كتسديد الودائع المقومة بالعملات الأجنبيّة بالليرة اللبنانيّة، وتسديد ديون الدولة المترتبة لمصلحة المصارف. وبذلك، يصبح من الواضح أن جانباً رئيسياً من الأزمة التي ستحمل وزرها الفئات الأكثر هشاشة بعد رفع الدعم، ترتبط بأزمة القطاع المالي نفسها والقرارات التي جرى اتخاذها. علماً أن هذه القرارات نفسها، تغاضت عن العمل على رؤية بديلة تكفل توحيد سعر الصرف بشكل مدروس ومتدرّج، وبآليات تضبط حجم السيولة المتداولة بالعملة المحليّة في الأسواق. ولهذا السبب، لا يمكن اعتبار رفع الدعم، بطريقة الصدمة القاسية التي تتم اليوم، مسألة بديهيّة ينبغي تقبلها بأي ثمن.